جماعات الضغط اليابانية ودورها في تحديد سياسة اليابان الخارجية بعد عام ١٩٤٥

م.د. صلاح خلف مشاي

مكان العمل -جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم التاريخ

Japanese lobbyists and their Role in Determining Japan's foreign policy After 1945

Salah Khalaf Mashay.

الملخص بالغة العربية

كانت اليابان صاحبة سجل استعماري كبير مع الدول الاسيوية فهي صاحبة مبدأ مونرو الاسيوي التوسعي غير ان هذه المرة غيرت طوكيو اسلوبها واستخدمت الاقتصاد كطريقة جديدة للتعامل مع جيرانها وحرصت بعد ان اجتازت ارهاصات الحرب العالمية الثانية وتداعياتها على بناء علاقات متوازنة مستخدمة هويتها الاقتصادية الجديدة كتعبير سلام وكجسر يوثق العلاقات بينها وبين الدول وكتكفير وتعويض عن تاريخها الاستعماري ،ولذلك تاتي اهمية هذه الدراسة لتضاف الى الدراسات التي وضحت الجانب الاقتصادي من التاريخ الياباني .

إن التجربة اليابانية هي تجربة فريدة من نوعها كانت وما زالت محط إعجاب العالم أجمع، وأحد أهم المكونات الأساسية في تلك التجربة هي تاريخ علاقات اليابان وسياساته مع الدول الأخرى لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وان أحد الأركان الأساسية في توجيه وتحديد تلك السياسة هو ما يمكن ان نطلق عليه جماعات الضغط اليابانية التي كانت ناجحة الى حد بعيد في الحفاظ على المصالح اليابانية في الخارج،

هدفت جماعات الضغط اليابانية إلى توجيه السياسة الخارجية لليابان بما يتلائم مع مصالح البلاد وفي الوقت ذاته لا يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مرتبطة معها بمعاهدة للأمن والدفاع كما لم تكن جامعات الضغط اليابانية موحدة في رأيها تجاه السياسة الخارجية بل انقسمت حسب مصالحها الشخصية وتوجهات أعضائها كان للقضايا الداخلية اليابانية دوراً مهماً في التأثير على تفاهمات جماعات الضغط اليابانية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

Abstract

One of the important stages in the history of any country is that part related to its relations and policy towards other countries, and Japan was and still plays a pivotal and influential role not only in its regional environment, but also in the international field.

Before World War II, Japan had followed in its policies towards other countries, especially Asian ones, the language of weapons and the abhorrent tools of colonialism, but this matter changed after 1945, as it started using other tools in its foreign policy, such as the economic and diplomatic aspect. The history of Japan and its foreign relations after that year It is completely different from its previous history.

However, Japan's foreign policy after 1945 was not free, but rather was restricted, not only by the joint security and defense treaty concluded between it and the United States of America, but

also by certain determinants and directions, and this was one of the reasons for its success, and through this comes the importance of studying groups, institutions and parties that set The frameworks and determinants of Japan's foreign policy after 1945, which can be called pressure groups.

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

إن أحد المراحل المهمة من تاريخ أي دولة هو ذلك الجزء المتعلق بعلاقاتها وسياستها تجاه الدول الأخرى، واليابان كانت وما زالت تؤدي دوراً محورياً ومؤثراً ليس في محيطها الإقليمي فقط، وإنما في المجال الدولي أيضاً.

كانت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية قد اتبعت في سياساتها تجاه الدول الأخرى ولاسيما الآسيوية منها لغة السلاح وأدوات الاستعمار المقيتة، ولكن هذا الأمر تغير بعد عام ١٩٤٥، إذ أصبحت تستخدم أدوات أخرى في سياستها الخارجية كالجانب الاقتصادي والدبلوماسي ، فكان تاريخ اليابان وعلاقاته الخارجية بعد ذلك العام هو مغاير ومخالف تماماً لتاريخه قبلها.

غير ان سياسة اليابان الخارجية بعد عام ١٩٤٥ لم تكن حرة بل كانت مقيدة ليس فقط بمعاهدة الامن والدفاع المشترك المعقودة بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية، وانما ايضا بمحددات واتجاهات معينة فكان هذا هو أحد أسباب نجاحها، ومن خلال ذلك تأتي أهمية دراسة الجماعات والمؤسسات والاحزاب التي تضع الأطر والمحددات لسياسة اليابان الخارجية بعد عام ١٩٤٥ والتي يمكن ان نطلق علبها جماعات الضغط.

قُسِمَ البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث فضلاً عن الخاتمة وقائمة المصادر.

تناول المبحث الأول المؤسسات الرسمية التي حددت السياسة الخارجية لليابان وهذه المؤسسات هي البرلمان الياباني (الدايت) ومجلس الوزراء ووزراة الخارجية اليابانية ووزارة التجارة الدولية والصناعة.

أما المبحث الثاني بين دور الأحزاب السياسية اليابانية في تحديد وتوجيه سياسة اليابان الخارجية وهذه الأحزاب هي: الحزب الليبرالي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الكوميتو، والحزب الشيوعي الياباني.

في حين أن المبحث الثالث هدف الى توضيح جماعات المصالح التي كانت تشكل ضغطاً كبيراً على قرارات الساسة اليابانيين ولاسيما ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية وهذه الجماعات هي منظمات رجال الأعمال التي تشمل اتحاد المنظمات الاقتصادية والاتحاد الياباني للمديرين والغرفة اليابانية للتجارة والصناعة واللجنة اليابانية للتنمية الاقتصادية.

أما الجهة الثانية من جماعات المصالح فهي نقابات العمال التي تنقسم إلى: اتحاد السوهيو، واتحاد الدومي .

أعتمد البحث على مجموعة مهمة من الكتب المختصة في تاريخ السياسة اليابانية ومن بينها :

1- Koichi Kishimoto, Politics in modern Japan, Tokyo, 1988.

2- Ropert Scallapino, The Foreign policy in modern Japan, university of California press, Los Anglos, 1977.

3- Donald,M.Seeking,the political system in Japan, ,Tokyo, 1988.

المبحث الأول

المؤسسات الرسمية(Official Institutions)

أولاً- البرلمان الياباني (الدايت) Japan Parliament

وهـو يمثـل السـلطة التشـريعية فـي اليابـان وينقسـم الـى مجلسـين الأول هـو مجلـس النـواب (House of Representatives) المعروف (شوغي -إن) ويتكون من (٤٩١) مقعداً ، أما المجلس الثاني فهو مجلس المستشارين (House of Councilors) المعروف (سانغي -إن) ويتكون من (٢٥٢) مقعداً[i].

إن الدستور الياباني الذي اعتمد عام ١٩٤٧ [ii]، وصف البرلمان الياباني في المادة الحادية والأربعين على أنه أعلى مؤسسة في سلطة الدولة وأنه المؤسسة الوحيدة والمختصة بصناعة القوانين كافة في الدولة [iii].

تشمل الاختصاصات المتعلقة بالسياسة الخارجية التي منحها الدستور للدايت الياباني بالآتي [iv]:

١- الموافقة على المعاهدات ومشروعات القوانين المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة قبل أو بعد قيام مجلس الوزراء يعقدها ووفقاً لما تمليه الظروف.

٢- الموافقة على التشريعات الداخلية ذات الصلة بالسياسة الخارجية لليابان.

٣- الموافقة على قرارات مجلس الوزراء بشأن تعبئة قوات الدفاع الوطني اليابانية.

وعلى الرغم من هذه السلطات التي منحها الدستور للبرلمان الياباني، إلا أنه من الناحية العملية لا يكاد دوره يتعدى التصديق على المعاهدات ومشروعات القوانين التي تم صياغتها في مجلس الوزراء [v]، وخلال المدة ١٩٤٧ إلى عام ١٩٨٥ وطوال (١٠٧) دورة للبرلمان الياباني تم تقديم (٦١٥) مشروع معاهدة واتفاقية خاصة بالسياسة الخارجية وقد وافق عليها جميعها [vi].

وهناك عاملان أساسيان كانا سبباً في ضعف مؤسسة البرلمان (الدايت)، وهي[vii]:

١- في ظل النظام البرلماني الذي تطبقه اليابان فأن رئيس الوزراء يتمتع بالأغلبية في داخل مجلس الوزراء والبرلمان ويمكنه من تمرير مشروعات القوانين والمعاهدات التي يتبناها في البرلمان التي يوافق عليها الحزب الحاكم الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء.

٢- إن الحزب الديمقراطي الليبرالي منذ نشأته عام ١٩٥٥ يحظى بالأغلبية داخل البرلمان ومجلس الوزراء وقد مكنه ذلك من السيطرة على كلا المجلسين وبالتالي فان القوانين والمعاهدات التي يتبناها الحزب تحصل على موافقة البرلمان ومجلس الوزراء.

ثانياً- مجلس الوزراء Council of ministers

يضم المجلس رئيس الوزراء ووزراء الدولة والوكالات واللجان المرتبطة به،وجميعهم مسؤولون أمام البرلمان، ويتم اختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان بعد مصادقة الإمبراطورعليه، ولهُ الحق بتعيين وإقالة وزرائه الذين يجب أن يكون غالبيتهم أعضاءً في البرلمان ايضا[viii].

يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ومنها وضع الاطر الاساسية للسياسة الخارجية وذلك حسب المواد (٦٥-٧٥) من الدستور الياباني الذي ينص على أن مجلس الوزراء يتولى [ix]:

١- تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية.

٢- عقد المعاهدات مع دول العالم.

فرئيس الوزراء الذي يرأس مجلس الوزراء يمارس دوراً هاماً في صناعة السياسة الخارجية اليابانية وذلك لاعتبارين [x].

١- إن الدستور يمنح رئيس الوزراء سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الآخرين المعنيين بالشؤون الخارجية كوزير التجارة الدولية والصناعة.

٢- إن رئيس الوزراء بوصفه رئيساً للحزب الحاكم يقوم باختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشؤون الخارجية ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة ضده في الحزب فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وتكوين اتحاد داخل الحزب حول قضايا السياسة الخارجية اليابانية .

وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء إلا أنه يكون مقيداً بالحصول على موافقة حزبه في أي اتفاقية تخص الشؤون الخارجية[xi].

ثالثاً- وزارة الخارجية Ministry of Foreign Affairs

تضم وزارة الخارجية فضلاً عن منصب الوزير عدداً من المكاتب التي يختص كل منها بإدارة سياسة اليابان الخارجية تجاه إحدى المناطق الجغرافية في العالم [xii]، وهذه المكاتب هي مكتب الشؤون الآسيوية ومكتب شؤون شمال أمريكا ومكتب شؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي ومكتب الشؤون الأوربية ، ومكتب الشرق الأوسط وأفريقيا، ومكتب الشؤون الآسيوية [xiii]، فضلاً عن مجموعة أخرى من المكاتب مثل مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب التعاون الاقتصادي ومكتب المعاهدات ومكتب البحوث والتخطيط والتحليل والمعلومات[xiv].

وسوف يتم تناول مكتب الشؤون الآسيوية كأنموذجاً عن بقية المكاتب :

يضم مكتب الشؤون الآسيوية عدداً من الأقسام، هي : قسم السياسة الإقليمية، وقسم شمال شرق آسيا، وقسم الصين، وقسم جنوب شرق آسيا، وقسم جنوب غرب آسيا[xv].

يختص مكتب الشؤون الآسيوية بتخطيط الأعمال المرتبطة بتشكيل السياسات تجاه الدول الآسيوية والتنسيق بين عمليات تطبيق السياسات الآتية[xvi]:

١- السياسات التي تهدف لحماية ممتلكات وأرواح اليابانيين في الدول الآسيوية.

٢- تسوية المسائل ذات الصلة بكوريا وفرموزا وسكالين وجزر البحر الشمالي والمناطق الأخرى .

تقوم وزارة الخارجية عند إحالة أحد مشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية بتنفيذ هذا المشروع والتنسيق بينه وبين المشروعات الأخرى بحيث لا يوجد بينهما أي تعارض [xvii].

ولا تقوم الوزارة بدورها بمعزل عن تأثير القوى الأخرى المشاركة في عملية صناعة السياسة الخارجية، فخلال دراستها لمشروعات القوانين أو القرارات تقوم الوزارات الأخرى أو الجماعات التي لها مصلحة مرتبطة بهذه المشروعات بتعريف وزارة الخارجية بآرائها ومصالحها بشأن هذه المشروعات، وهذه الجهات قد تبدي قبولها أو موافقتها على مشروع القانون أو القرار أو قد ترفضه فتعمل على مراجعته أو عدم تمريره [xviii].

رابعاً- وزارة التجارة الدولية والصناعة

Ministry of International Trade and Industry

تأسست عام ١٩٤٩ ، بعد دمج وزارة التجارة والصناعة ووكالة الفحم والتجارة الدولية، وبرغم وزنها في الإقتصاد فأنها تميزت بقلة عدد موظفيها وميزانيتها المحدودة، غير ان الدولة اليابانية اعتمدت عليها بُغية توجيه إقتصادها وذلك عن طريق المؤسسات المرتبطة بها وهيمنتها على أهم مفاصل الإقتصاد الياباني ، تضم الوزارة فضلاً عن منصب الوزير مجموعة من المكاتب هي مكتب سياسات التجارة الدولية، ومكتب إدارة التجارة الدولية، ومكتب السياسة الصناعية، ومكتب المعلومات الصناعية والالات، ومكتب الصناعات الأساسية، ومكتب السلع الصناعية الاستهلاكية وتتفرع من بهذه المكاتب عدة اقسام فرعية [xix].

مارست وزارة التجارة والصناعة دوراً أساسياً في صناعة السياسة الاقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بتوجيه التنمية الإقتصادية للصناعات المتوقع تمتعها بمركز تنافسي كبير على المستوى الدولي، لاسيما الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصُلب وبناء السُفن والبتروكيمياويات، إذ إستخدمتْ صلاحياتها لضمان حصول الشركات الخاصة في تلك الصناعات على تمويل كافٍ من خلال القروض المُيسرة .كما دعمت علاقات الحكومة بقطاع الأعمال وعززت وضع الشركات الكبيرة، وسَرعت النمو الإقتصادي عن طريق فرض التعريفات الكمركية العالية على الواردات لحماية الشركات من المنافسة الأجنبية، وخفضت الضرائب على الشركات المحلية المنافسة لنظيراتها الأجنبية، وفرضت قيود نقدية لمنع المستثمرين الأجانب من .الإستيلاء على حصة كبيرة من القطاعات الإستراتيجية في السوق اليابانية[xx]، من جانب آخر عملت مع الحكومة اليابانيةعلى تشجيع المصارف على تقديم القروض بفوائد مخفضة للمؤسسات الناشئة، وخفضت رسوم إستيراد الآلات الضرورية المصنعة في الخارج لتطور الشركات المحلية .كما قدمتْ معلومات وخدمات أُخرى للصناعات الواعدة، ودعمت الصناعات المحلية القادرة على منافسة الواردات الأجنبية، إذ كانتْ عدد من الصناعات مثل السيارات أو الحاسبات الإلكترونية، وعدد من المنتجات الغذائية مثل اللحم والسُكر محظورة الإستيراد، إلا أنها تحررتْ تدريجياً من تلك القيود، كما تركزت مهامها ايضا في منح التراخيص للمستثمرين للحصول على التكنولوجيا، وكذلك تخصيص استخدام النقد الأجنبي كما وضعت هذه الوزارة السياسات التي أدت إلى إنتاج وتطوير الجيل الخامس من الكومبيوتر، الذي يعد إنتاجه من المجالات الأساسية التي تتفوق بها اليابان على الدول الصناعية المتقدمة في العالم[xxi].

فضلاً عن ذلك شاركت وزارة التجارة الدولية والصناعة في الإعداد لمؤتمرات الآسيان التي شاركت فيها اليابان وقدمت من خلالها المعونات لتلك الدول [xxii]، كما شاركت في تأسيس بعض الآليات التي استهدفت مناقشة العلاقات بين اليابان والدول الآسيوية [xxiii].

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية **Political Parties**

اولا-الحزب الليبرالي الديمقراطي Liberal Democratic Party

تأسس عام ١٩٥٥ باندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي في حزب واحد هو الحزب الليبرالي الديمقراطي ومنذ تأسيس هذا الحزب وهو يتمتع بالأغلبية البرلمانية التي مكنته من تشكيل الحكومات المتعاقبة خلال المدة ١٩٥٥-١٩٨٥ [xxiv].

يعتمد الحزب الليبرالي الديمقراطي بشكل أساسي في تمويله على دعم قطاعات الأعمال كقطاعات الأعمال الزراعية والصناعية، إذ أن اشتراكات الأعضاء لا تشكل إلا جانباً محدوداً من الالتزامات المالية للحزب [xxv].

ينقسم أعضاء البرلمان المنتخبون للحزب الليبرالي الديمقراطي إلى عدد من الأجنحة أو المجموعات ويتراوح عددها على الأغلب بين خمسة إلى أحد عشر جناح[xxvi]، وتجمع بين أفراد كل جناح بعض الروابط كالاتفاق في الاتجاهات السياسية أو في العلاقات الشخصية أو في الروابط المالية [xxvii].

إن لأجنحة الحزب الليبرالي الديمقراطي داخل البرلمان تأثير في السياسة الخارجية التي يتبناها الحزب المذكور، ويظهر ذلك من خلال [xxviii]:

١- إن المواقف التي يتخذها الحزب الليبرالي الديمقراطي في مجال السياسة الخارجية هي محصلة لمواقف مختلف الأجنحة التي يتكون منها الحزب، فرئيس الحزب عند صياغة أي مشروع قرار أو قانون في مجال السياسة الخارجية يعمل لحل الاختلافات التي قد تظهر بين مواقف مختلف أجنحة الحزب بحيث يكون الموقف الذي يتخذه الحزب معبراً عن اتفاق هذه الأجنحة.

٢- إن الاختلافات بين مواقف أجنحة الحزب الليبرالي الديمقراطي تجاه مسائل وقضايا السياسة الخارجية قد تؤدي إلى تأجيل اتخاذ الحزب لمواقف حاسمة تجاه بعض المسائل والقضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية.

إلى جانب الأجنحة الحزبية التي يضمها الحزب الليبرالي الديمقراطي فأنه يضم عدداً من الجماعات داخل الحزب تعنى بقضايا السياسة الخارجية اليابانية، وقد تم تأسيسها عام ١٩٦٤ وهذه الجماعات هي جماعة دراسة الشؤون الآسيوية وجماعة دراسة الشؤون الآسيوية الأفريقية وجماعة دراسة الشؤون الأوربية[xxix].

ثانيا-الحزب الاشتراكي الياباني Japan Socialist party

تأسس عام ١٩٠٦ وقد عانى منذ ذلك التاريخ من الملاحقات الحكومية التي ادت بأعضائه الى العمل السري او الهرب الى خارج اليابان ولكن بعد عام ١٩٤٥ عاد الى العمل العلني من جديد وأصبح أكبر حزب سياسي حينما فاز في أول انتخابات حدثت في اليابان في ١٩٤٧ فحصل على ١٤٣ مقعدا في البرلمان من اصل من ٤٦٦ مقعدا، فقام بتشكيل الحكومة [xxx]،غير ان الخلافات المستمرة بين جناحيه اليميني واليساري والتي غالباً ما كانت تتمحور حول السياسة الخارجية ادت الى انقسامه، لكنه في الثالث عشر من تشرين الاول عام ١٩٥٥ تشكل من جديد بإندماج جناحيه اليساري واليميني واصبح من أقوى أحزاب المعارضة ، ولكن نتيجة استمرار الخلافات واغتيال احد ابرز قادة الحزب وهو انجيرو اسانوما Inejiro Asanuma حدث الانشقاق مرة اخرى بين أعضائه عام ١٩٦٠[xxxi].

يعتمد الحزب في تمويله على نقابة السوهيو (Sohyo) (سنأتي على شرحها في المبحث القادم)، وينتمي اغلب اعضائه الى نقابات القطاع العام[xxxii] ، تبنى الحزب منذ عام١٩٥٠ الدعوة إلى الحياد الدائم لليابان في شرق آسيا ونادى بضرورة قيام اليابان بعقد معاهدات سلام مع كل الحلفاء الذين هزموا اليابان في الحرب العالمية الثانية وعدم عقد معاهدة منفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية [xxxiii].

اما على المستوى الداخلي فنادى الحزب بتغيير النظام الرأسمالي إلى نظام إشتراكي بأتباع طرق سلمية ديمقراطية، واضفاء صفة الإشتراكية على المؤسسات الصناعية والمالية الكُبرى ، والعمل على بناء إقتصاد قوي يعتمد على التخطيط وتأميم الصناعات الأساسية وتطوير القطاع الزراعي بإدخال أساليب الزراعة الحديثة، ووضع حد لإستثمار الأ راضي الزراعية للأغراض الصناعية وذلك بفرض نظام يقضي الحصول على تصريح بيع الأارضي أو شرائها ومواجهة البيع الإجباري للأراضي الذي تقوم به الشركات الكُبرى ووقف مدّ سكك الحديد والطرق للأغراض الصناعية في تلك الأراضي. والسعي لتحقيق رفاهية الشعب و رفع مستوى المعيشة[xxxiv].

ثالثا-الحزب الديمقراطي الاشتراكي Democratic Socialist party:

تأسس في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد انشقاقه عن الحزب الاشتراكي، يعتمد الحزب في تمويله على نقابة الدومي (Domei) (سنأتي على شرحها في المبحث القادم) وان اغلب مرشحيه في الانتخابات هم من ذوي الخبرة في تنظيم النقابات العمالية، وخدم أكثر من ربع ممثليه في النقابات العمالية المرتبطة بالقَطاع الخاص وقد عرف عن الحزب اعتداله في مجال السياسة الخارجية [xxxv].وان طروحاته لاتختلف كثيرا عن طروحات الحزب الاشتراكي في وضع خطط لإستثمار الأراضي وإشراك الشعب في إصلاحها، واعادة النظر في نظام الأراضي الذي يمنح الأولوية للشركات والأفراد، وتخويل المحافظين صلاحيات بإستثمار الأراضي الفائضة لإستخدامها في تشييد المساكن والمدارس. ورفع مستوى الإكتفاء الذاتي للمواد الغذائية والتوسع في الا راضي الزراعية، وضمان أسعار مناسبة للمنتجات، وإدخال الأساليب الحديثة في وسائل الإنتاج،و منع الإحتكار، وتقديم المساعدات لنشاط الإتحادات التعاونية الإستهلاكية[xxxvi].

رابعا-حزب الكوميتو Komeito party أو (حزب الحكومة النظيفة):

ظهر هذا الحزب كجمعية شبابية عام ١٩٥٤ لكنها تحولت الى حزب في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٤ ان هذا الحزب وهو جناح سياسي لحركة دينية تعرف بـ سوكا جاكاي (Soka Gakkai) [xxxvii]. وتعني باللغة اليابانية (القيمة التي تَخْلقُ مجتمع) وترتبط هذه الحركة بطائفة نيشيرين شوشو البوذية التي تأسستْ في الثامن عشر من تشرين الثاني عام

١٩٣٠ بمدينة طوكيو، ولها أتباع كثيرون بلغ عددهم عام ١٩٧٣ نحو ستة ملايين وثمانمائة ألف شخص منهم(٤٣٠) ألف خارج اليابان[xxxviii].

تزعم حزب الكوميتو في بدايته شخص يدعى دايساكو اكيدا وأسهم في تطوير نشاطه فاحتل عام ١٩٦٤ المرتبة الثالثة في ترتيب الأحزاب إثر حصوله على عدد لا باس به من مقاعد مجلس النواب.وقد نجح هذا الحزب ايضا بانتخابات عام ١٩٦٧ بشكل ملفت للنظر فحصل على خمسة وعشرين مقعدا في البرلمان وأصبح بين ليلة وضحاها ثالث أكبر حزب في اليابان ومن الغريب بان هذا الحزب الديني البوذي تحالف مع الحزب الشيوعي الياباني في عام ١٩٧٥ وشكل حلف اطلق عليه السوكوي[xxxix] .

تميز الحزب بتبدل مواقفه في مجال السياسة الخارجية وذلك حسب تحالفه وعلاقاته مع أحزاب المعارضة الأخرى ولاسيما الحزب الشيوعي الياباني [xl].

يهدف الحزب إلى تحقيق العدالة الإنسانية والعمل على إعادة بناء المجتمع الياباني على أساس ديني ، كما تتلخص سياسته بالإهتمام بالمحاصيل الزراعية الداخلة في الصناعة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الحاجة، وتقديم الدعم لتحويل الأ راضي الجافة لتُصبح صالحة للزراعة وإعادة تقييم الضرائب المفروضة على الأ راضي المملوكة للشركات الكُبرى، وأستخدام عائدات الضرائب في إنشاء صندوق للرعاية الإجتماعية، والرقابة الدقيقة على تشييد المصانع وسكك الحديد والطرق فضلاً عن زيادة الدعم المُقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ووضع قانون لحماية البيئة[xli]

خامسا-الحزب الشيوعي الياباني Japanese communist party:

تأسس في العاشر من تموز عام ١٩٢٢ كجمعية سياسية سرية وتمكن من عقد المؤتمر الشيوعي الاول في اليابان في مسكن خاص في طوكيو في الخامس عشر من تموز عام ١٩٢٢، أي بعد عشرة أيام من ولادة الحزب. ولكنه تعرض منذ نشأته للقمع والاضطهاد من قبل السلطات في الإمبراطورية اليابانية وكان عددٌ من أعضائه تحت المراقبة المستمرة من الشرطة[xlii].

ان الحزب الشيوعي كان الحزب السياسي الوحيد في اليابان الذي عارض مشاركة بلاده في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وبعد انتهاء تلك الحرب وخلال فترة الاحتلال الامريكي لليابان عقد أول مؤتمر لهُ كحزب سياسي يساري في الأول من كانون الأول ١٩٤٥ ، وحقق الحزب مكاسب غير مسبوقة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٤٩ اذ فازب(١٠) في المئة من اصوات الناخبين لكنه انقسم إلى جناحين عام ١٩٥٠ وذلك بسبب الاختلاف حول كيفية التعامل مع سلطات الاحتلال الأمريكي وكذلك موقفه المؤيد للصين والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الكورية غير ان هذا الاختلاف انتهى عام ١٩٥٨. وعلى الرغم من تضائل حصصه في البرلمان الا ان له دور كبير في تحريك الراي العام إزاء العديد من المواقف الداخلية وذلك بسبب ما يحظى به من تأييد داخل الاوساط االثقافية اليابانية، أما سياسته فتتلخص بأقامة مجتمع شيوعي عن طريق ثورة ديمقراطية شعبية، واستثمار راس المال الياباني من أجل تحرير الطبقة العاملة والشعب من الإستغلال، ومعارضة رفع أسعار المنتجات النفطية، ومراقبة تكاليف السلع، والحدّ من سياسة الإحتكار وتخفيض الضريبة على الشركات المتوسطة والصغيرة[xliii] .

فضلا عن ذلك دعا الحزب الشيوعي إلى تبني سياسة الحياد في مجال السياسة الخارجية، وان احدة اهدافه الرئيسية هو إنهاء التحالف العسكري بين اليابان والولايات المتحدة وتفكيك كل القواعد العسكرية الامريكية في اليابان لانه يريد أن يجعل اليابان بلد عدم الانحياز والحياد، وفقا لمبادئ تقرير المصير والسيادة ، كما يعارض الحزب أيضا امتلاك أسلحة نووية من جانب أي بلد وينادي بالتمسك بفكرة أن اليابان بوصفها بلدا آسيويا يجب أن ينهي سياسة الدبلوماسية التي تركز على العلاقات مع الولايات المتحدة ووضع الدبلوماسية الآسيوية هي الاساس في العلاقات الخارجية وإنشاء سياسة خارجية مستقلة تصب في مصلحة الشعب الياباني[xliv].

المبحث الثالث

جماعات المصالح **Interest Groups**

تمارس جماعات المصالح التأثير على صناعة السياسة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالتأثير المباشر يكون طريق ممارسة الضغط على صانعي القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من أجل تحقيق مصالح هذه الجماعات والتأثير على السلطة التشريعية بتأييد تشريع معين أو معارضته أثناء المراحل المختلفة التي يمر بها هذا التشريع [xlv]، وقد تسمح السلطة التشريعية لبعض جماعات المصالح بالتعبير عن آرائها أمام لجان البرلمان المختلفة، وقد تؤثر هذه الجماعات على السلطة التنفيذية فتدفعها إلى اقتراح تشريع معين او الاعتراض عليه [xlvi].

أما التأثير غير المباشر يكون عن طريق الضغط على الأفراد والأحزاب ووسائل الإعلام حتى يمكنها خلق اتجاه معين يؤثر على صانعي القرار بما يحقق مصلحة هذه الجماعات [xlvii].

إن الوسائل التي تتبعها جماعات مصالح للتأثير على صناعة السياسة الخارجية قد تكون وسائل مشروعة أو غير مشروعة، فالوسائل المشروعة تشمل تأييد لبعض المرشحين أو عدم تأييدهم في الانتخابات وذلك حسب ما يتوافق مع مصالح هذه الجماعات [xlviii]، أما الوسائل غير المشروعة فهي تشمل القيام بأعمال العنف كالتخريب وإعلان العصيان [xlix]،

تشمل جماعات المصالح في اليابان:

اولا- منظمات رجال الأعمال:

تعود بدايات إنشاء الاتحادات التجارية والصناعية في اليابان إلى النصف الاول من القرن التاسع عشر إذ تأسست مجموعة من الاتحادات الكبرى عرفت باسم الزايباتسو Zaibatsu وتضم اتحادات مثل : شركات مثل ميتسوي وميتسوبيشي وسومي تومو وياسودا ، فضلاً عن اتحادات أخرى عرف باسم الزايباتسو الجديدة [l].

ارتبط نشاط اتحادات الزيباتسو الأولى بالعمل في مجالات المصارف والتصنيع والتعدين وبناء السفن والتجارة في الأسواق والخارجية [li]، أما اتحادات الزيباتسو الجديدة فارتبط نشاطها بالصناعات ذات الصلة بالنشاط العسكري [lii]، وقد اشتركت أنشطة الاتحادات جميعها في العمل على تطوير المهارات اللازمة لعملية الإنتاج وتوفير القوة الشرائية المناسبة وإقامة شبكة تسويق للمنتجات على النطاق العالمي [liii].

وحينما احتلت اليابان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ فان سلطة الاحتلال الأمريكي قامت بحل اتحادات الزيباتسو ولكن بعد مرور عام أي في عام ١٩٤٦ تأسست جماعات لرجال الأعمال كان أولها جماعة مايا جيما (Maya Jima) وضمت مجموعة من رؤساء الشركات والبنوك الكبرى في اليابان [liv]، وقد ساعد النظام الاقتصادي الذي اعتمد في الأساس على تنمية عدد من الصناعات الإستراتيجية على تزايد جماعات رجال الأعمال [lv].

إن جماعات رجال الأعمال في اليابان تتكون من أربع مجموعات كبيرة ، هي:

أ-اتحاد المنظمات الاقتصادية: وهو اتحاد يضم التنظيمات الصناعية الكبرى في اليابان كاتحاد الحديد والصلب، واتحاد شركات القوى الكهربائية، واتحاد صانعي السيارات، واتحاد الصناعات الكيمياوية، واتحاد شركات التأمين والبنوك [lvi].

ب-الاتحاد الياباني للمديرين: تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٤٨ وهو يمارس وظيفة التدخل للحل النزاعات التي تقوم بين العمال والإدارات في المصانع [lvii].

جـ- الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة: تأسست عام ١٩٥١ وقد سعت منذ إنشاءها إلى دعم الصناعات الصغيرة وحمايتها [lviii].

د-اللجنة اليابانية للتنمية الاقتصادية: تأسست عام ١٩٤٦ من مجموعة من رجال الأعمال بهدف دراسة مشاكل التنمية الاقتصادية في اليابان وتقديم توصيات إلى الحكومة اليابانية متضمنة حلولاً لهذه المشاكل [lix].

تعبر اتحادات رجال الأعمال عن آرائها في مختلف القضايا عن طريق عدد من القنوات تشمل الاتصالات بينها وبين أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم والمسؤولين في الوزارات المعنية بشؤون هذه الجماعات، فضلاً عن المقابلات الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة والإعلانات التي تمولها هذه الجماعات[lx].

تستمد اتحادات رجال الأعمال نفوذها في السياسة اليابانية من الإمكانات المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه الاتحادات، إذ تقوم بتمويل أنشطة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم مقابل تبني الحزب لسياسات تتوافق مع مصالح هذه الجماعات[lxi].

ويعد الدعم المالي الذي تقدمه اتحادات رجال الأعمال في اليابان المصدر الأكبر لتمويل أنشطة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، إذ أن اشتراكات الأعضاء لا تكفي إلا لمواجهة قدر ضئيل من الالتزامات المالية للحزب، مما دفعه إلى الاعتماد على مساهمات اتحادات رجال الأعمال كمصدر رئيس لتمويل أنشطته [lxii].

فضلاً عن ذلك أن عدداً كبيراً من رؤساء الشركات المكونة لاتحادات رجال الأعمال هم من المسؤولين السابقين بالوزارات ويستخدمون هذه العلاقة في خدمة مصالح اتحاداتهم [lxiii].

ثانيا- نقابات العمال:

تعود بداية تكوين نقابات العمال في اليابان إلى عام ١٨٩٧ وذلك حينما تاسس تجمع لتشكيل اتحادات العمال (Association for the Formation of Labour Unious)، وفي عام ١٩١٢ تأسس أول تنظيم عمالي عرف بتنظيم مواجهة الاوقات الصعبة(يوايكاي Yuaikai) بعدها قام عدد من كبار الصناعيين بتشكيل جمعية الوئام الاجتماعي (The Harmony Society) (كيوجوكاي Kyochokai) من أجل تعزيز الإنسجام بين العمال وأصحاب العمل[lxiv].

لكن الحركة العمالية تطورت بعد ذلك الى تكوين عدد من الأحزاب العمالية، فتأسس في عام ١٩٢٦ ثلاثة أحزاب عمالية إرتبطت ارتباط وثيقاً بالنقابات العمالية، وكان كل حزب يمثل واجهة سياسية لفصيل من فصائل النقابات العمالية التي تمتد من الشيوعية الى النقابية والقوى المعتدلة وان ابرز الاحزاب العمالية هي حزب العمال والمزارعين اليساري والحزب الديمقراطي الاجتماعي [lxv].

تمكنت الأحزاب العمالية في إنتخابات عام ١٩٢٨ من الفوز بثمانية مقاعد في الدايت، وكانت تلك النتيجة مخيبة للآمال، إذ فشل العديد من قادتها البارزين في الحصول على دعم الناخبين. وقد مرت الأحزاب العمالية بمرحلة من التخبط والصراعات الداخلية والإنشقاقات، ادت خلال المدة من عام ١٩٢٥- ١٩٣٢ الى تشكيل عددٍ كبيرٍ من الأحزاب المحلية والوطنية التي تم حلها بعد مدة وجيزة، بعضها لم يستمر سوى بضعة أيام والبعض الاخر شهر أو بضعة أشهر، حتى تم في تموز عام ١٩٣٢ تشكيل حزب الجماهير الاجتماعي(Social Masses Party)، الذي ضم أغلب تلك القوى والأحزاب، وإستمر في العمل في ظل ظروف صعبة جدا حتى تم حضر الحركات العمالية عام ١٩٣٧. ولكن عادت السلطات اليابانية في عام ١٩٣٨ وعملت الى دمج الحركات العمالية المستقلة في تنظيم واحد هي حركة الخدمات الصناعية للامة اليابانية(the Movement of Industrial Service to the Nation) قبل ان يتم حل جميع المنظمات العمالية في عام ١٩٤٠[lxvi].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شجعت سلطات الاحتلال الأمريكي منذ عام ١٩٤٥على اعادة تشكيل اتحاد عام لنقابات العمال وصدر خلال العام نفسه قانون اتحادات العمال الذي يحدد أسس تنظيم نقابات العمال اليابانية وبذلك عادت الحركة العمالية تؤدي دورا مهما في توجيه السياسة اليابانية لاسيما بعد التطور الصناعي الذي حدث بعد عام ١٩٤٥ [lxvii].

يوجد في اليابان اتحادان أساسيان للعمال ، هما:

أ-اتحاد السوهيو (Sohyo) (المجلس العام لنقابات العمال): تاسس عام ١٩٥٠ ، ويضم (٣.٥) مليون عامل يمثلون نصف عدد المنظمين للتنظيمات العمالية المرتبطة بالقطاع العام والتي من ابرزها نقابات العاملين في الحكومة والمعلمين وعمال السكك الحديدية الوطنية، والعاملين في الاتصالات، وعمال المعادن في الصناعة،ويرتبط اتحاد السوهيو بعلاقة وثيقة مع الحزب الاشتراكي، إذ يؤيد هذا الاتحاد سياسات الحزب ويقوم بتمويل أنشطته[lxviii].

في عام ١٩٥١ اعتمد السوهيو أربعة مبادئ عرفت" بمباديء السلام" وكانت اساس لسياساته وتعامله مع الدولة اليابانية وهي[lxix] :

١- النضال من أجل عقد واصلاح معاهدات السلام بين اليابان والدول التي حاربت ضده أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)

٢- معارضة عسكرة المجتمع الياباني

٣-معارضة وجود القواعد العسكرية الأجنبية في اليابان

٤- دعم سياسة الحياد.

ب-اتحاد الدومي (Domei) (الاتحاد الياباني العام للعمل): انشق عن السوهيو عام ١٩٥٣ وعرف باسم زينرو Zenro غير انه اعيد تاسيسه بشكل رسمي عام ١٩٦٤ وباسم جديد ايضا هو الدومي ، وكان يدعو إلى التعاون مع الرأسماليين على عكس السوهيو [lxx].

.يضم الدومي مجموعة من النقابات العمالية المرتبطة بالقطاع الخاص وهي تدعم أيضاً الحزب الاشتراكي، كما ان الاتحاد يمثل الجناح اليساري في الحركة العمالية اليابانية [lxxi]

الخاتمة والاستنتاجات

إن التجربة اليابانية هي تجربة فريدة من نوعها كانت وما زالت محط إعجاب العالم أجمع، وأحد أهم المكونات الأساسية في تلك التجربة هي تاريخ علاقات اليابان وسياساته مع الدول الأخرى لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وان أحد الأركان الأساسية في توجيه وتحديد تلك السياسة هو ما يمكن ان نطلق عليه جماعات الضغط اليابانية التي كانت ناجحة الى حد بعيد في الحفاظ على المصالح اليابانية في الخارج، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١- هدفت جماعات الضغط اليابانية إلى توجيه السياسة الخارجية لليابان بما يتلائم مع مصالح البلاد وفي الوقت ذاته لا يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مرتبطة معها بمعاهدة للأمن والدفاع .

٢- لم تكن جامعات الضغط اليابانية موحدة في رأيها تجاه السياسة الخارجية بل انقسمت حسب مصالحها الشخصية وتوجهات أعضائها .

٣- كان للقضايا الداخلية اليابانية دوراً مهماً في التأثير على تفاهمات جماعات الضغط اليابانية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

٤- إن جماعات الضغط اليابانية هدفت في بعض الحالات إلى توجيه السياسة الخارجية لليابان بما يخدم مصالحها حتى ولو كانت تؤدي إلى إثارة الخلافات مع جيرانها.

٥- إن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم كان أقوى جماعات الضغط اليابانية تأثيراً في سياسة اليابان الخارجية.

٦- استخدمت جماعات الضغط اليابانية لاسيما الشركات وجماعات المصالح الدعم المادي كوسيلة للضغط على السياسيين من أجل إتباع نهجاً يتوافق ويتلاءم مع مصالحها.

٧- إن تأثير جماعات الضغط اليابانية لم يكن مقتصراً على السياسة الخارجية فقط ، بل كان لها تأثيرها الحيوي والفعال أيضاً في مجال السياسة الداخلية.

٨- كان تأثير البرلمان الياباني الدايت محدوداً في مجال السياسة الخارجية ولا يتعدى توجهات الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، وذلك بسبب هيمنة أعضاء ذلك الحزب على أغلب مقاعد ذلك البرلمان.

هوامش البحث

[i] Kodangha Encyclopedia of Japan, vol2, P.94-95.

[ii] الدستور الياباني: أعلن عن الانتهاء من مسودة الدستور الياباني في الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٤٦ ولكنه اعتمد العمل به في الثالث من آيار عام ١٩٤٧، تألف من مقدمة واحد عشر فصلاً ومائة وثلاثة مادة . للمزيد ينظر:

W..Burks, The Government of Japan, Great Britain, 2011,p.16-34.

[iii] Koichi Kishimoto, Politics in modern Japan , Tokyo, 1988,P.161.

[iv] Hans G, Beat world, The Diet and Foreign policy, London, 1982,P.45.

[v] Ibid

[vi] Report Scolapino, The Foreign policy in modern Japan, university of California press, Los Anglos, 1977, P.37.

[vii] Ibid, Hans , H. Bear world, Op.Cit,P.46.

[viii] Hans H. Baerwald, Japan: The Politics of Transition, "Asian Survey", Vol.5, No.1, (January 1965), pp. 33-34;Richard Storry, A History of Modern Japan,3 rd. ed., (London, Penguin Books, 1960), pp.256-258.

[ix]Kishimoto Koichi, Op. Cit,P.162

[x] Takusgh Tsurutani, The causes of paralysis Foreign policy, New York, 1982,P.133.

[xi] Ibid

[xii] Eto shinkicko, Foreign Policy Formation in Japan, Tokyo, 1976,P.126,

[xiii] Ibid, P. 127.

[xiv] Ibid

[xv] Ibid

[xvi] Ibid, P.138.

[xvii] Ibid

[xviii] Ibid

[xix] ايفيلين دوريل فير ، الاقتصاد الياباني ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان، دمشق، ٢٠١٠، ص٣٤.

[xx] المصدر نفسه.

[xxi] المصدر نفسه.

(xxii) Nester William, Japan's Growing power over East Asia and the world, London, 1990, P.53.

(xxiii) Masaaki Takane, Economic Growth and the "End of Ideology" in Japan, "Asian Survey", Vol.5, No.6, (University of California Press, June 1965), pp.295-297

(xxiv) Kishimoto Koichi, Op. Cit,P.95.

(xxv) Donald M.seeking, The Political system in Japan, Tokyo, 1988, P.278.

للمزيد عن برامج الأحزاب اليابانية ينظر: كاظم هيلان السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢، بغداد، ٢٠١١، ص٢٢٨-٢٣٩.

(xxvi) Robert A. Scalapino and Junnosuke Masumi. Parties and political in contemporan, Japan, Third printing, New York, 1971,P.30

(xxvii) Ibid

(xxviii) Koicki Kishimoto, Op. Cit, P.113.

(xxix) **للمزيد ينظر وسام هادي عكار عظيم تطور سياسة اليابان الإقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٣دراسة تاريخية إطروحة دكتوراه عير منشورة مقدمة إلى مجلس كُلية التربية -ابن رشد للعلوم الإنسانية /جامعة بغداد وهي جُزء من مُتطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التأريخ الحديث، ٢٠١٤،ص ٩٤-٩٦.**

(xxx) Ezra F. Vogel, Modern Japanese Organization and Decision-making, (USA: University of California Press, 1975), p.31.

(xxxi) Ibid.

(xxxii) Ibid.

(xxxiii) Janet Hunter, concise Dictionary of modern Japanese History, New York, 1984, P.124

(xxxiv) Ibid.

(xxxv) Ibid

(xxxvi) George O. Totten, The Social-Democratic Movement in Pre-war Japan, (New Haven, Yale University Press, 1966).P.33-40

(xxxvii) Felix Moos, Religion and Politics in Japan: the Case of Soka Gakkai, "Asian Survey",Vol.3,No.3,(March1963),pp.136-139.

(xxxviii) Ibid .

(xxxix) Ibid.

(xl) Ibid.

(xli) Ibid .

(xlii) George M. Beckmann and Genji Okubo, The Japanese Communist Party 1922-1945, (USA: Stanford University Press, 1969), p.169; Robert A, scalapino and Junnosuke masumi, Op. Cit,P.32.

(xliii) Ibid.Rodger Swaringen, Communist Strength in Japan," Current History", Vol.23, No.131, (July 1952), pp.1-6,

(xliv) Ibid

(xlv) Yoichiro saft and Keiko Hirata, interests and Power in Japanese Foreign policy , New York, 2008,P.54.

(xlvi) Ibid, P.55.

(xlvii) Ibid

(xlviii) Margarita Este, Welfar and Capitalism in Post war Japan, New York, 2008,P.52.

(xlix) Ibid, P.53.

(l) Robin H.sakoda, Economic Factors of Japanese National Security Policy, California, 1988,P.21.

(li) Ibid

(lii) إيفيلين دوريل فير، المصدر السابق، ص٢١.

(liii)Wiliam Nester, Op.Cit,P.155.

(liv) Ibid

(lv) Ibid, P.156.

(lvi) Tanaka Yonosuke, Politics and Economics in conternporary Japan, Tokto, 1979, P.69.

(lvii) Ibid,P.70.

(lviii) Ibid,P.71.

(lix) Ibid

(lx) Ibid,P.72.

(lxi) Taishiro shlrio, Decision Making in Japanese, California, 1975,P.183.

(lxii) Ibid

(lxiii) Ibid,P.184.

[lxiv] George M. Beckmann and Genji Okubo,Op,Cit,P77; Mari Yamamoto, Grassroots Pacifism Post-war Japan The rebirth of a nation, (USA: Routledge Curzon, 2004), p.29.

[lxv] Ibid.

[lxvi] Taishiro shlrio, Decision Making in Japanese, California, 1975,P.183.

[lxvii] Tanaka Yonosuke, Op.Cit,P.75.

[lxviii] Taishiro shirio, Op. Cit,P.184.

[lxix] Ibid.

[lxx] Ibid.

[lxxi] Ibid,P.185.

Abstract

One of the important stages of the history of any nation is the segment relations and policy towards other nations, and Japan has been and continues to play a pivotal and influential role not only in the regional environment, but also in the international sphere.

Japan was before World War II have followed in its policies toward the other, especially Asian countries, including the language of weapons and tools of colonialism abhorrent, but this changed after 1945, it became used other tools in its foreign policy, economic and diplomatic Kganb, was Japan's history and foreign relations after that year is completely different and contrary to the accepted history.

However, Japan's foreign policy after 1945 were not free but were not only the Treaty of common security and defense meeting between him and the United States, but also the determinants of certain trends restricted was this is one of the reasons for its success, and in doing so comes the importance of study groups, institutions and parties that put frameworks and determinants of Japan's foreign policy after 1945, which can be called cans lobbyists.

The first topic dealt with official institutions that have been identified Japan's foreign policy, and these institutions are the Japanese Parliament (Diet) and the

Council of Ministers, the Ministry of Foreign Affairs of Japan and the Ministry of International Trade and Industry.

The second topic of the role of the Japanese political parties in identifying and directing Japan's foreign policy, and these parties: the Liberal Democratic Party, the Socialist Party, the Democratic Party and the Socialist Party Alcolmato, and the Communist Party of Japan.

While the third section is meant to illustrate the interest groups that formed great pressure on Japanese politicians decisions, particularly with regard to foreign policy and these groups are business organizations, which include the Federation of Economic Organizations, the Japan Federation of managers and the Chamber of Japanese Trade and Industry and the Japan Committee for Economic Development.

The other side of the interest groups, trade unions, which are divided into: Alsohu Union, and the Union of Doumi.

Japanese lobbyists and their role in determining Japan's foreign policy after 1945